

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧

ظهير منادى التعاون الدولي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم الوزارة التخطيط والتعاون
الدولي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٧ بتشكيل الوزارة ؛

فسرد :

(المادة الأولى)

تتولى وزارة التعاون الدولي تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية
مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ، واقتراح معايير وضوابط الاقتراض
الخارجي وإيصاله على المنح الأجنبية ، ومتابعة الجهات المحلية المقترضة في الاستخدام
والمداد ، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة ، وبما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية .

(المادة الثانية)

تختص الوزارة في سبيل تحقيق أغراضها بما يأتي :
إمداد منبوهات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهداف الوزارة في مجال
التعاون الدولي .

إمداد وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال التعاون الاقتصادي
والمساعدات الفنية واستيفاء إجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات
سواء مع الحكومات أو مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ، ورئاسة الجانب
المصري في اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني .

إعداد وعقد اتفاقيات القروض والمنح والضمانات المالية وإعادة الإقراض وتخصيص المنح والضمانات والتسهيلات .

إعداد وعقد اتفاقيات جدولتي الديون مع الحكومات الأجنبية والهيئات التابعة لها واستيفاء إجراءات التصديق عليها ومتابعة تنفيذها .

إعداد وعقد اتفاقيات ضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية .

تمثيل جمهورية مصر العربية وإدارة علاقاتها مع منظمات وهيئات ومؤسسات التعاون الاقتصادي والتويل الدولي والإقليمي وضمنان الاستثمار والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجالات التعاون الاقتصادي .

إعداد وعقد اتفاقيات التعويضات مع حكومات الدول الأجنبية واستيفاء إجراءات التصديق عليها ، ومتابعة تنفيذها وأبث في كافة المشاكل المتعلقة بها .

اقتراح مساهمة جمهورية مصر العربية في إنشاء مشروعات التعاون الاقتصادي المشتركة مع الدول العربية والأجنبية التي تتم في إطار اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع هذه الدول وتمثيل جمهورية مصر العربية لديها .

(المادة الثالثة)

يتكون البناء التنظيمي للوزارة من التقسيمات الآتية :

قطاع التعاون الأوروبي .

قطاع التعاون مع هيئات ومنظمات التويل الدولية والإقليمية .

قطاع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .

قطاع التعاون مع آسيا وأستراليا وكندا وأمريكا اللاتينية .

قطاع التعاون العربي والأفريقي .

قطاع الشؤون المالية والإدارية والتنمية الإدارية ، وتابعة :

الإدارة المركزية للتنمية الإدارية .

الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية .

قطاع مكتب وزير الدولة، وتبعه :

الإدارة المركزية للتابعة .

الإدارة المركزية للمكتب الفني وشئون المجالس والتنظيمات السياسية .

الإدارة المركزية للإعلام والعلاقات العامة والأمن .

(المادة الرابعة)

يصدر وزير التعاون الدولي القرارات اللازمة لتحديد اختصاصات القطاعات التابعة للوزارة ومختلف الوحدات التنظيمية الأخرى وإنشاء ما يتبعها من مستويات تنظيمية وتنظيم سير العمل بها بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة الخامسة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السادسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار م

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ (٩ ديسمبر سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك